



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2014/3/31 - 2014/3/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر مارس، ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام السابع على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 31 يوماً، وكانت كما يلي:

- شهد قطاع غزة خلال شهر مارس نقصاً في عدد من السلع الأساسية، جراء القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم"، حيث أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير 9 أيام (29 % من إجمالي أيام الفترة)، وخلال الأيام التي عمل بها المعبر، سمحت سلطات الاحتلال بتوريد 4,219 شاحنة، بمعدل 136 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 23.8 % من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ بعضها من الأسواق، بسبب فرض السلطات المحتلة قيود مشددة على توريدها للمشاريع الدولية وحظر توريدها للقطاع الخاص. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مارس بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء، حيث تم توريد 3,900 طناً من مادة الأسمنت، و12,250 طناً من مادة الحصى، و301 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 4.6 % و17.5 % و0.53 % على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة، وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية.
- استمرت أزمة غاز الطهي في جميع محطات القطاع، وأدى ذلك إلى تكبد آلاف اسطوانات الغاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغت 4,021 طناً فقط، بمعدل يومي بلغ 129.7 طن فقط، وتعادل هذه الكمية 64.8 % من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير 19 شاحنة فقط (سلع زراعية) طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد.
- عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 256 مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض 33 حالة لأسباب أمنية، فيما طلبت من 24 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 20 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 179 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,809 طلباً، وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,553 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر باقي الحالات المرضية بحجج مختلفة.
- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 10 أيام. وسمحت خلال شهر مارس بمرور 2,151 تاجر فقط، بمعدل يومي لا يتجاوز 69 تاجر يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 46 % من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتقليهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 843 شخصاً لحاجات خاصة و436 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، 172 من عرب إسرائيل، و59 من المسافرين عبر جسر اللنبي، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير لـ 342 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك من أصل 1760 فرداً يتيح لهم الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012، زيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. كما يعتبر عدد الزيارات خلال هذه الفترة (189 زيارة) محدوداً جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها نفس الاتفاق، حيث يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً) وذلك لمجموع المعتقلين من القطاع، والبالغ عددهم نحو 440 معتقلاً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- أغلق معبر رفح الحدودي خلال شهر فبراير لمدة 21 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وقد كشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل، في وجههم منذ 7 أعوام.
- أدى إغلاق معبر رفح إلى عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، أو العودة إلى القطاع، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 7 أيام فقط، 3 أيام منها خصصت للحالات الخاصة و4 أيام للمعتمرين، وتمكن خلال هذه الأيام 3,284 مواطناً (بينهم 1,341 معتمر) من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 2,444 مواطناً (بينهم 1,242 معتمر)، فيما أعادت السلطات المصرية 167 مواطناً آخرًا.

المعابر التجارية

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزبية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹.

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام (29 % من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4,219 شاحنة، بمعدل 136 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 23.8 % من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً².

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	أبريل 2013	مايو 2013	يونيو 2013	يوليو 2013	أغسطس 2013	سبتمبر 2013	أكتوبر 2013	نوفمبر 2013	ديسمبر 2013	يناير 2014	فبراير 2014	مارس 2014
المعدل اليومي	570	128	174	181	212	167	166	168	145	138	158	154	136
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	100%	22.4%	30.5%	31.7%	37.2%	29.3%	29.2%	29.4%	25.4%	24.4%	27.7%	27%	23.8%

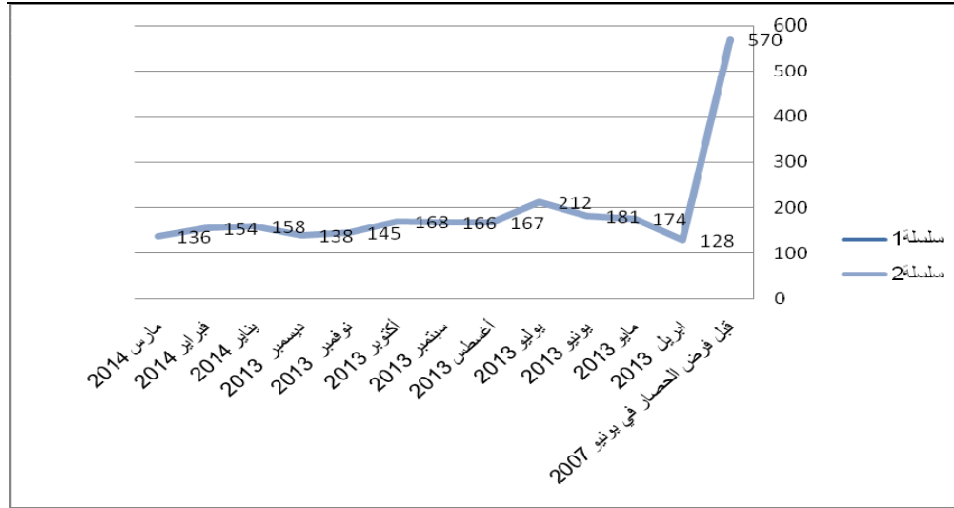
¹ - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبى قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75 % من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

² - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 19 شاحنات فقط محملة بسلع زراعية، وهي كما يلي: 267,000 زهرة، 55.4 طن طماطم، 55.5 طن خيار، 1.1 طن كيلو توم، 3.2 طن فلفل، 900 كيلو نعنع.

• الواردات

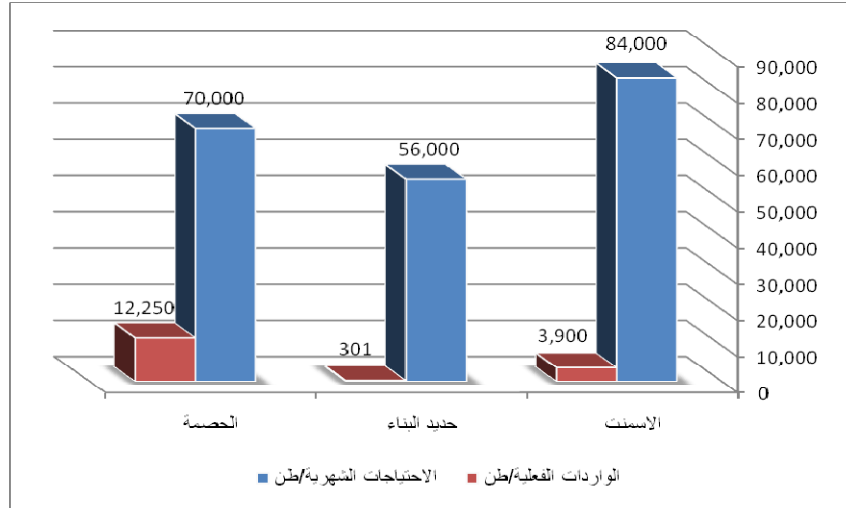
- مواد البناء

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مارس)، محدودة جداً، ولم تتغير، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 3,900 طناً من مادة الأسمنت، و12,250 طناً من مادة الحصة، و301 طن من مادة حديد البناء، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 4.6% و17.5% و0.53% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية وكمية محدودة من الحصة لصالح القطاع الخاص. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتوريد كميات أخرى من لوازم بناء، أدوات سباكة، السيراميك والرخام³.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال شهر مارس 2014

البيان	الاسمنت	حديد البناء	الحصة
الاحتياجات الشهرية/طن	84,000	56,000	70,000
الواردات الفعلية/طن	3,900	301	12,250
النسبة المئوية	4.6%	0.53%	17.5%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.



³ - جدير بالذكر أن حظر توريد كافة مواد البناء إلى قطاع غزة بدأ في يونيو 2007، وتسبب ذلك في ارتفاع كبير جداً في أسعار كافة مواد البناء، ومن ثم نفاذها هائياً من الأسواق، ونجم عن ذلك توقف كافة مشاريع البناء، بما في ذلك المباني السكنية. وفي يونيو 2010، وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، فيما استمر الحظر سارياً على توريد مواد البناء للقطاع الخاص. وبتاريخ 2012/12/31، أعلنت سلطات الاحتلال عن سماحها بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، غير أن الوقائع على الأرض أشارت إلى استمرار حظر توريد الاسمنت وحديد البناء، والسماح بدخول مادة الحصة فقط لصالح القطاع الخاص. وبتاريخ 2013/9/17، أعلنت السلطات المحتلة أنها ستسمح يومياً بإدخال 20 شاحنة أسمنت (800 طن)، 10 شاحنات من الحديد (400 طن)، 40 شاحنة حصة (1600 طن)، وتشكل هذه الكميات 20%، 33% و26% من احتياجات القطاع من تلك المواد على التوالي، حيث تصل احتياجات قطاع غزة إلى (4000) طن أسمنت، 1500 طن حديد بناء، 6000 طن حصة يومياً، ورغم محدودية هذه الكميات فإن سلطات الاحتلال لم تلتزم بالسماح بدخول كاملها إلى القطاع. وفي قرار مفاجئ أعادت السلطات المحتلة بتاريخ 2013/10/13 فرض حظر كلي على دخول مواد البناء إلى القطاع، واستمر هذا الحظر لمدة شهرين متتاليين، وجراء ذلك تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية، وبتاريخ 2013/12/10، أعادت سلطات الاحتلال السماح بتوريد كميات محدودة من مواد البناء إلى القطاع، غير أن الكميات التي يتم توريدها محدودة جداً، ولا تفي باحتياجات القطاع.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- الوقود والمحروقات

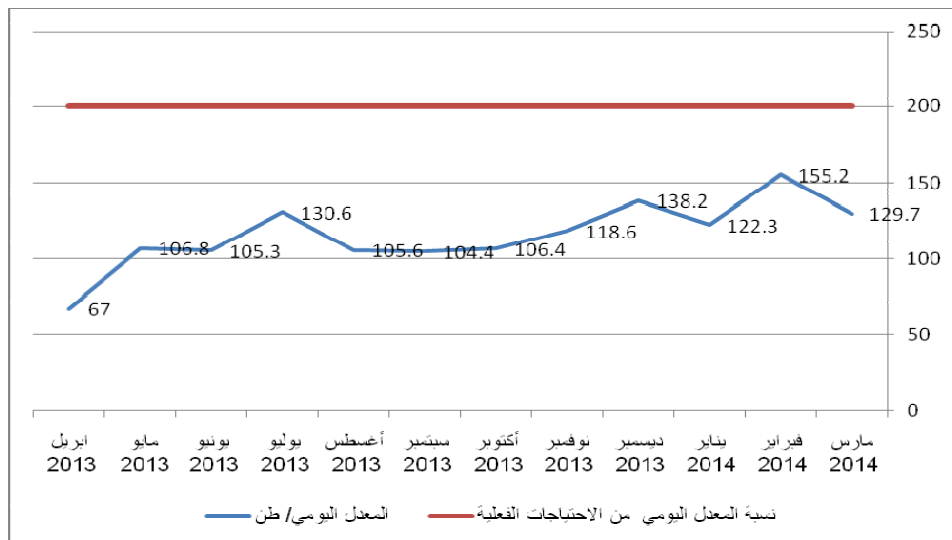
أدى منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 10 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى استمرار أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من عام، وما زال المواطنون بحاجة لعدة أسابيع حتى يتم تعبئة اسطوانة غاز واحدة تسد احتياجاتهم الأساسية. وقد بلغت كمية الغاز التي سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوريدها إلى قطاع غزة خلال هذه الفترة 4,021 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 129.7 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 64.8% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
مارس 2014	129.7	64.8%
فبراير 2014	155.2	77.6%
يناير 2014	122.3	61.2%
ديسمبر 2013	138.2	69.1%
نوفمبر 2013	118.6	59.3%
أكتوبر 2013	106.4	53.2%
سبتمبر 2013	104.4	50.7%
أغسطس 2013	105.6	52.8%
يوليو 2013	130.6	65.3%
يونيو 2013	105.3	52.6%
مايو 2013	106.8	53%
أبريل 2013	67	33.4%
الاحتياجات الفعلية	200	100%

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير





المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- في نفس السياق، تم خلال فترة التقرير (شهر مارس)، بتوريد 7,205,000 لتر سولار، 2,260,000 لتر بنزين و 7,543,000 لتر سولار صناعي، أي بمعدل يومي بلغ 232,419 لتر سولار، 72,903 لتر بنزين، وتعتبر هذه الكميات أقل من احتياجات القطاع، التي تقدر بنحو 400,000 لتر سولار و 200,000 لتر بنزين يوميا.

- توريد السيارات إلى القطاع

ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات إلى القطاع، ولا تسمح سوى بدخول 80 سيارة أسبوعياً فقط إلى القطاع. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال 103 سيارات فقط، ويرجع انخفاض عدد السيارات التي دخلت القطاع إلى الإجراءات الإسرائيلية المعقدة والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم. وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (إيريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 8 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 256 مريضاً من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وعزت سلطات الاحتلال رفض 33 حالة لأسباب أمنية، فيما طلبت من 24 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 20 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 179 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,809 طلباً. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,553 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر 256 حالة مرضية بحجج مختلفة.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر مارس)، لـ 342 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 189 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 4 دفعات، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر مارس

الدفعة	التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
الأولى	2014/3/3	79	14	46	سجن رامون
الثانية	2014/3/10	82	15	52	سجن نفحة
الثالثة	2014/3/24	89	17	51	سجن نفحة
الرابعة	2014/3/31	83	18	40	سجن رامون



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الاسرائيلية خلال شهر فبراير محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الاسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 189 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 333 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء (منذ مطلع شهر مايو)، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أيًا منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

التجار

أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 2,151 تاجراً فقط، بمعدل يومي 69 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً⁴.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 843 لحاجات شخصية، 436 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، 172 شخصاً من عرب إسرائيل، و59 من المسافرين عبر جسر اللنبي، وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقه العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 24 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل، في وجههم منذ 7 أعوام. ونجم عن إغلاق معبر رفح عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، أو العودة إلى القطاع، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 7 أيام فقط، 3 أيام منها خصصت للحالات الخاصة و4 أيام للمعتمرين، وتمكن خلال هذه الأيام 3,743 مواطناً (بينهم 1,521 معتمر) من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 2,820 مواطناً (بينهم نحو 1,550 معتمر)، فيما أعادت السلطات المصرية 162 مواطناً آخراً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.